مؤتمر الامم المتحدة للمياه في مار دل بلاتا

١٤-٢٥/آذار ١٩٧٧.

United Nations Water Conference in Mar del Plata
.March 14-25, 1977

أ.د. ناظم رشم معتوق
جامعة البصرة– كلية الآداب
Prof. NADHIM RESHAM MA'TUQ (Ph.D.) .
University of Basrah/College of Arts
nadhim.reshm@uobasrah.edu

م.م. نسرين صالح ابو حميد
جامعة البصرة– كلية الآداب
NSREEN SALAH ABU-HAMEED
University of Basrah/College of Arts
nsreensalh2021@gmail.com

الملخص

يعد مؤتمر الامم المتحدة الذي عقد في مدينة مار دل بلاتا في الارجنتين بين يومي ١٤–٢٥/آذار عام ١٩٧٧ حول المياه ، أول اجتماع دولي بشأن مشكلات ضمان استمرار إمدادات المياه الكافية للمستقبل، وتميز المؤتمر بالمشاركة الدولية الواسعة، إذ شارك فيه ممثلون من مختلف قارات العالم، فضلاً عن منظمات دولية وحكومية، وكان الهدف الرئيس الذي جمعهم هو تجنب أزمة المياه في نهاية القرن العشرين.

شهد المؤتمر وضع خطة العمل الأولى التي اعترفت بأن لجميع الشعوب، مهما كانت مرحلة تطورها وظروفها الاجتماعية والاقتصادية، الحق في الحصول على مياه الشرب بكميات ونوعية تعادل احتياجاتها الاساسية، و أسفر المؤتمر عن اتخاذ عدة قرارات موجهة إلى وكالات الأمم المتحدة والحكومات والمجتمع الدولي بشكل عام، وشملت تلك القرارات: تقييم الموارد المائية، وإمدادات المياه المجتمعية، واستخدام المياه الزراعية، والبحث وتطوير التكنولوجيات الصناعية، ودور المياه في مكافحة التصحر، والتعاون الفني بين البلدان النامية، ولجان الأنهار في أحواض الأنهار الدولية، والترتيبات المؤسسية. للتعاون الدولي في قطاع المياه، وترتيبات تمويل التعاون الدولي في قطاع المياه، وسياسات المياه في الأراضي المحتلة وغيرها.

الكلمات المفتاحية : المياه، مار دل بلاتا، الامم المتحدة، مؤتمر المياه

United Nations Water Conference in Mar del Plata

March 14–25, 1977

nsreensalh2021@gmail.com

ABSTRACT

The United Nations Conference on Water, which was held in the city of Mar del Plata in Argentina between March 14 - 25, 1977, was the first international meeting on the problems of ensuring the continuity of adequate water supplies for the future. The conference was distinguished by broad international participation, as representatives from various continents participated in it. The world, as well as international and governmental organizations, and the main goal that brought them together was to avoid the water crisis at the end of the twentieth century. The conference witnessed the development of the first action plan that recognized that all peoples, regardless of their stage of development and social and economic conditions, have the right to obtain drinking water in quantities and quality equivalent to their basic needs. The conference resulted in the adoption of several decisions directed to United Nations agencies, governments and the international community in general. These decisions included: assessment of water resources, community water supply, agricultural water use, research and development of industrial technologies, the role of water in combating desertification, technical cooperation among developing countries, river commissions in international river basins, and institutional arrangements. For international cooperation in the water sector, financing arrangements for international cooperation in the water sector, water policies in the occupied .territories

المقدمة

يعد البحث من الموضوعات المهمة لأنه تعلق بأحد أبرز المساعي التي بذلتها منظمة الامم المتحدة والمجتمع الدولي لإيجاد حلول ناجعة لمشكلات المياه، إذ واجه سكان الكرة الارضية منذ الربع الاخير من القرن العشرين ازمة حادة بخصوص إمدادات المياه التي لم تكن كافية لتلبية احتياجات سكان المعمورة، وهو الامر الذي أسفر عن عقد مؤتمر دولي في مدينة مار دل بلاتا في الارجنتين بين يومي (١٤-٢٥/آذار/ ١٩٧٧)، حضره ممثلون من مختلف دول العالم، فضلاً عن المنظمات الدولية، وأجهزة الامم المتحدة المعنية بالموارد الطبيعية والغذاء والتنمية، و يهدف البحث الى تسليط الضوء على ا ابرز القضايا التي نوقشت فيه وما أتخذ فيه من قرارات تعلقت بالتعاون الدولي لإنهاء أزمة المياه.

تم تناول الموضوع بأربعة محاور، تناولنا في الاول منها فكرة عقد المؤتمر والتحضير له بين عامي (١٩٧٢-١٩٧٧)، اما الثاني فقد كرس لتسليط الضوء على انعقاد المؤتمر في مار ديل بلاتا في الأرجنتين في المدة بين يومي (١٤-٢٥/آذار/١٩٧٧)، وفي المحور الثالث فقد تم فيه دراسة ابرز الافكار والمشكلات التي طُرحت في المؤتمر، وفي المحور الاخير تم التطرق الى البيان الختامي للمؤتمر.

اعتمد البحث بشكل أساس على التقرير الذي اصدرته منظمة الامم المتحدة حول المؤتمر بعنوان (Report of the United Nations : Water conference Mar del Plata, March 14-25, 1977)، وتم فيه التطرق الى كل ما تعلق بالمؤتمر وما شهد من نقاش بشأن موضوع المياه، ووجهات نظر الوفود الحاضرة بالمؤتمر ومقترحاتها لحل مشكلات المياه.

- **فكرة عقد المؤتمر والتحضير له بين عامي (١٩٧٢-١٩٧٧):**

تعد المياه من الموارد الضرورية والاساسية لاستمرار حياة الانسان وجميع الكائنات الحية، وشكلت المياه العنصر الرئيس في ظهور أقدم الحضارات وتطورها، كما لعبت دوراً مهماً في تقدم المجتمعات البشرية وكانت عاملاً من عوامل استقرارها، وعلى هذا كان التوزيع الجغرافي للسكان يتحدد بالدرجة الاساس وفقاً لوجود المياه وتوافرها وذلك لحاجتهم اليها في مختلف جوانب الحياة، وعلى الرغم من أهمية المياه فلم يكن هناك اهتمام لتنظيم الاستفادة منها [١].

ونظراً لأهمية المياه لكل المخلوقات التي تعيش على سطح الكرة الارضية فقد كان هناك سعي دائم للسيطرة عليها، ولم تكن رحلات الانسان وتنقله عبر البلدان والوديان والسهول، الا من أجل الحصول عليها، لذا

كانت المياه سبباً في حدوث النزاعات من اجل السيطرة على منابعها، فازدادت المشكلات المائية بين العديد من دول العالم يوماً بعد يوم، وكانت سبباً في حدوث نزاعات شملت كل معظم قارات العالم إن لم يكن جميعها، ومنذ عام ١٩٤٨ الى اليوم اندلع أكثر من أربعين صراع إقليمي مسلح بسبب مصادر المياه، ومن أشهر تلك النزاعات الممتدة حول المياه في القرن العشرين النزاع الذي تسببت به البرازيل والبارغواي حول مشروع سد ايتابو (Itaipu) الواقع على نهر بارانا (Parana)[٢].وهو الامر الذي يؤكد اهمية المياه وضرورة وضع الضوابط الخاصة بها.

وانطلاقا من تلك الاهمية أعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي[٣] التابع للأمم المتحدة في دورتيه الخمسين والثانية والخمسين، القرارين (١٥٧٢) بتأريخ الثامن عشر من شهر ايار عام ١٩٧١ و(١٦٧٣) بتاريخ الثاني من شهر حزيران عام ١٩٧٢، إذ أوصى بإجراء مشاورات ودراسات بشأن جدوى وأهمية اقامة مؤتمر دولي للمياه، وبعد مشاورات توصلت الهيئة العامة للأمم المتحدة ودوائرها المعنية بالموضوع الى قناعة بضرورة عقد مؤتمر دولي حول المياه[٤].

وفي الثامن عشر من شهر ايار عام ١٩٧٣ أتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي قراره المرقم (١٧٦١) الذي وافق فيه على عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن المياه، وقرر المجلس ان يكون ذلك في عام ١٩٧٧، على أن يأخذ في الاعتبار جميع نتائج الاجتماعات الدولية المختلفة التي تناولت مختلف جوانب تنمية الموارد المائية، كما تقرر قبول العرض الذي قدمته حكومة الأرجنتين لاستضافة ذلك المؤتمر[٥].

وفي الدورة الرابعة للأمم المتحدة التي عقدت في عام ١٩٧٥ قدم الامين العام للأمم المتحدة تقريراً عن الأعمال التحضيرية لمؤتمر المياه المزمع عقده بمشاركة دولية واسعة ولخص فيه عدداً من الخطوات التحضيرية المقترحة ومنها تنظيم اجتماعات إقليمية، و الحث على التعاون مع الوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية، وإمكانية إنشاء لجان مؤتمرات وطنية للمياه، وأشار التقرير الى استحسان إنشاء لجنة تحضيرية حكومية دولية[٦].

ومن جانبها قررت لجنة الموارد الطبيعية في الامم المتحدة بعد مناقشات مستفيضة أن يظل جدول أعمال المؤتمر المزمع عقده في الارجنتين مرناً ولا يتم الانتهاء منه إلا بعد تحقيق الأهداف التي عُقد من أجلها، وفيما يتعلق بمسألة إنشاء لجنة تحضيرية حكومية دولية، أوصت اللجنة بأن تتولى هذه المهمة بنفسها، وفي الحادي والثلاثين من شهر تموز عام ١٩٧٥ أتخذ المجلس الاقتصادي

والاجتماعي القرار (١٩٧٩) الذي تضمن السماح للجنة الموارد الطبيعية بالعمل بمثابة اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للمياه وطلب منها وضع جدول الأعمال المؤقت في صيغته النهائية، وشدد على أهمية الاجتماعات الإقليمية في العملية التحضيرية للمؤتمر، وتحقيقاً لتلك الغاية طلب من اللجان الإقليمية عقد مثل هذه الاجتماعات قبل نهاية عام ١٩٧٦، كما طلب المجلس من كورت فالدهايم[٧] (Kurt Waldheim) الأمين العام، في إطار الأعمال التحضيرية للمؤتمر، أن يقوم بضمان التنسيق الكامل مع مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر والتعاون الوثيق مع الهيئات ذات الصلة داخل الأخيرة ومع المؤسسات الحكومية الدولية والمؤسسات الدولية غير الحكومية التي يمكنها المساهمة في الأعمال التحضيرية للمؤتمر[٨].

وفي الخامس من شهر كانون الاول عام ١٩٧٥ اصدرت الامم المتحدة القرار (٣٥١٣) الذي رحبت فيه بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتضمن عقد مؤتمر للمياه برعاية الأمم المتحدة، كما أيد الترتيبات الخاصة بالتحضير للمؤتمر، كما حث برنامج الأمم المتحدة للبيئة[٩] (UNEP) على تقديم الدعم المالي للأعمال التحضيرية للمؤتمر، وبناء على ذلك عقدت لجنة الموارد الطبيعية بوصفها اللجنة التحضيرية للمؤتمر دورتها الاستثنائية الاولى في شهر شباط عام ١٩٧٦، وتلا ذلك عقد عدة اجتماعات لاحقة للتباحث بشأن الامور الخاصة بالمؤتمر المزمع عقده، وكان من ابرز ما بحث فيها التمويل وقضية اختيار اميناً عاماً للمؤتمر[١٠].

وفي الحادي والعشرين من شهر ايار عام ١٩٧٦، أعلن الامين العام للأمم المتحدة تعيين يحيى عبد المجيد[١١] وزير الري والطاقة في جمهورية السودان أميناً عاماً لمؤتمر الأمم المتحدة للمياه وذلك لخبرته في مجال المياه وما يرتبط بها من مشروعات[١٢].

و تنفيذاً لتوجيهات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، طلب الأمين العام المساعدة من اللجان الاقتصادية الإقليمية لتنظيم اجتماعات تحضيرية إقليمية، دُعيت بشأنها حكومات الدول الاعضاء في الامم المتحدة إلى تقديم ورقات عمل تسلط الضوء على مشكلاتها المحلية المتعلقة بالمياه والحلول المقترحة لها[١٣].

وضمن السياق نفسه، دعا الأمين العام الدول الأعضاء إلى تقديم ورقات عمل توضح تجربتها في المجالات المنصوص عليها في جدول الأعمال المؤقت، وأصدرت الأمانة بعد ذلك لمحة عامة عن ورقات العمل المقدمة التي تم إعدادها بعد

استعراضها وتنقيحها وإقرارها من فريق عمل دولي متخصص[١٤].

وبعد عقد اجتماعات مكثفة في اواخر عام ١٩٧٦ ومطلع عام ١٩٧٧، وبناء على طلب الأمين العام للمؤتمر، تم ترشيح أربع موضوعات للنقاش والبحث في المؤتمر المزمع عقده وهي: "**المياه من أجل الزراعة**"، و "**التعاون الفني بين البلدان النامية فيما يتعلق بتنمية الموارد المائية**"، و"**تقييم الموارد المائية: الشبكات والمسوحات والخدمات والمرافق ذات الصلة: الوضع الحالي والاحتياجات بحلول عام ٢٠٠٠**"، وأخيراً "**تقرير عن إمدادات المياه المجتمعية**"[١٥]. يتضح من ذلك أن تفكير الأمم المتحدة قد أتجه الى معالجة كل ما يتعلق بقضايا المياه على مستوى العالم.

- **انعقاد المؤتمر في مار ديل بلاتا، الأرجنتين في المدة بين يومي (١٤-٢٥/آذار/١٩٧٧):**

أجريت في الثاني عشر من شهر آذار عام ١٩٧٧، مشاورات بشأن ضمان حضور جميع الدور المشاركة في المؤتمر الى مدينة مار دل بلاتا[١٦] (Mar del Plata) في الارجنتين، وبالفعل حضر في المؤتمر ممثلو مائة وستة عشر دولة، وكان من بين الدول المشاركة العراق[١٧]. كما شارك في المؤتمر العشرات من المنظمات الدولية المعنية بالموضوع [١٨]. ويتضح من مراجعة اسماء الدول والجهات الرسمية وشبه الرسمية التي شاركت في المؤتمر مدى الاهتمام الذي حظي به مؤتمر (مار دل بلاتا) بوصفه أول متخصص لبحث مشكلة المياه بشكل موسع.

وفي يوم الرابع عشر من شهر آذار عام ١٩٧٧ قام غابرييل فان ليثم[١٩] (Gabriel Van Laethem) وكيل الامين العام للأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بافتتاح المؤتمر نيابة عن الأمين العام[٢٠]. وأبتدأ ليثم عمله بتلاوة الرسالة التي وجهها الأمين العام إلى المؤتمر، وأعرب الأخير عن أسفه لعدم تمكنه من الحضور، بسبب المسؤوليات المتعلقة بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي منعته من حضور الجلسة الافتتاحية، وأضاف الأمين العام في رسالته أنه يعلق أهمية قصوى على المؤتمر الذي يرتبط موضوعه ارتباطاً وثيقاً بتطلعات الأمم المتحدة إلى تحقيق نظام عالمي أكثر إنصافاً، كما بين ان توفير إمدادات كافية من المياه أمرٍ ضروري لكل جانب من جوانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تلتزم بها الأمم المتحدة، ولذا بين فالدهايم أنه ينبغي على المؤتمر أن يكرس نفسه لوضع مقترحات عملية "**تعترف بأن الأنماط العادلة للتنمية البشرية ستتطلب زيادة التركيز على دور المياه و إدارة الموارد المائية...**" [٢١].

كما بينت رسالة الامين العام للأمم المتحدة ضرورة إدراك العلاقة المتبادلة بين مشكلات

المياه ومشكلات البيئة والسكان، والإمدادات الغذائية، والتجمعات البشرية، وكلها تشكل اهتماماً كبيراً للأمم المتحدة، فقد كان من المتوقع أن عدد سكان العالم سينمو بحلول نهاية القرن العشرين، ومن ثم ستكون هناك حاجة إلى زيادة إمدادات المياه لتوفير الغذاء والسلع المصنعة والطاقة اللازمة لدعم ذلك النمو، وعلى هذا الاساس فأنه يجب على الحكومات الاهتمام بالطرق التي يمكن بها استخدام المخزون العالمي الثابت من المياه على الأرض بحكمة وكفاءة، من خلال البرامج الشاملة ولعقود عديدة قادمة، كما بين الامين العام أن المطلب الأكثر إلحاحاً هو وضع استراتيجيات لتوفير المياه لإنتاج الغذاء وتحسين إمدادات المياه في المجتمعات المحلية، وهناك حاجة أيضًا إلى استراتيجيات للتخفيف من آثار الفيضانات والسيطرة عليها[٢٢].

كما دعا الامين العم للأمم المتحدة الى محاربة الجفاف ومنع تلوث إمدادات المياه، لأن من الخطأ أن التفكير في مشكلات إدارة الموارد من هذا النوع من الناحية الفنية أو الاقتصادية البحتة، ففي كثير من الحالات قد يكون البعد السياسي هو العامل الحاسم، فقد كانت العديد من أنظمة الأنهار الكبرى في العالم مشتركة بين بلدين أو أكثر، لذا سيصبح التعاون بين البلدان حاسماً بشكل متزايد مع تزايد الضغوط من أجل الاستخدامات البديلة لموارد المياه المحدودة[٢٣].

ومن هذا المنطلق عد فالدهايم قيام الأمم المتحدة بعقد مؤتمر عالمي للمياه تطوراً مهماً، ومن العناصر الإيجابية الأخرى جدية الهدف والحماس الذي ولّدته الاجتماعات التحضيرية الإقليمية وحسن النية الذي أبدته الحكومات في تقاسم خبراتها الوطنية مع الآخرين' وبناء على ذلك توقع الامين العام للأمم المتحدة أن يكون المؤتمر بمثابة نقطة انطلاق لعملية دولية للتشاور والتعاون في مجال إدارة موارد المياه، وإذا لم تتوفر الإرادة السياسية للتعاون على نحو غير مسبوق حتى "الآن"، فلابد من مواجهة أزمة مياه محتملة في أجزاء كثيرة من العالم، ومن ثم يتعين على الدول أن تتصرف على نحو يتناسب مع حجم التحديات المطروحة[٢٤].

لقد أوضح فالدهايم الامين العام للأمم المتحدة في رسالته أهمية المؤتمر، فضلاً عن بيانه لحجم التحديات التي تواجه العالم بسبب مشكلات المياه، وهي مشكلات قد تؤدي الى كوارث حقيقية في حال عدم ايجاد حلول ناجعة لها، فضلاً عن ذلك لقد حث فالدهايم المجتمع الدولي والدول التي تمتلك مصالح مشتركة، لاسيما في مجال المياه على بذل المزيد من الجهود لتذليل الصعاب التي تقف على رأسها الخلافات السياسية.

فضلاً عن ما طرحه الأمين العام للأمم المتحدة، القى خورخي رافائيل فيديلا[٢٥] (Jorge Rafael Videla)، رئيس جمهورية الأرجنتين، كلمة رحب فيها بالدول والمنظمات المشاركة بالمؤتمر وفي الوقت نفسه تطرق إلى العناصر الرئيسة التي كانت سبباً في حدوث أزمة المياه العالمية، وهي الزيادة المثيرة للقلق في عدد سكان العالم، ومتطلبات الصناعة، واحتياجات التجمعات الحضرية والاستخدام غير الرشيد في كثير من الأحيان للموارد الطبيعية، وزيادة التلوث، لذا فقد ناشد فيديلا الحكومات لتتعاون في التغلب على الأزمة من خلال السعي إلى معالجة الأوضاع غير العادلة الناجمة عن الافتقار إلى الوسائل، من أجل تمكين الناس من الوصول إلى ظروف معيشية كريمة تتماشى مع التقدم الاقتصادي و الاجتماعي والثقافي في العالم الحديث[٢٦].

طرح الرئيس فيديلا العديد من القضايا التي تعلقت بالهدف من عقد المؤتمر، ومنها تحديد التدابير الشاملة التي يتعين اعتمادها لحل المشكلات المتعلقة بالمياه واقتراح استراتيجيات وإجراءات محددة للتخفيف من حدة الأزمة والتغلب عليها في نهاية المطاف، فقد أظهر تطور التكنولوجيا العالمية كيف أن الموارد التي يوفرها العلم، عند استخدامها بطريقة مناسبة وفي الوقت المناسب، من الممكن ان تمكن من القضاء على المشكلات الخطيرة التي كانت البشرية تواجهها من وقت لآخر، ولذلك أوضح الرئيس أنه على ثقة من أنه سيتم تطوير الأدوات القانونية والتقنية التي من شأنها تمكين الشعوب من التغلب على أزمة المياه الوشيكة ووضعها تحت تصرفها، كما أشار الرئيس فيديلا إلى التنوع الكبير في المشكلات المتعلقة بالمياه في الأرجنتين، لذا رأى أن التعاون الدولي ضروريًا للتنمية الكاملة للموارد المائية التي تميل بحكم طبيعتها ومداها إلى تجاوز الحدود الوطنية [٢٧].

وبين غابرييل فان ليثم وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ببيان له، أن المياه ترتبط بجميع الأنشطة الإنسانية، بما في ذلك الإنتاج والاستهلاك والترفيه، ولا يمكن معالجتها بمعزل عن المكونات الأخرى للتنمية الاقتصادية، ونظرًا لأنها كانت تعد وفيرة ومتجددة ومتاحة مجانًا أو بتكلفة منخفضة، فقد تم إهدار المياه لمدة طويلة جدًا، ولأن إدارتها كانت تقليدياً ضمن الملك العام، لم تكن المياه موضوعاً لجهود بحثية مماثلة لتلك التي استفادت منها التكنولوجيات الصناعية الكبرى[٢٨].

كما أوضح ان حل مشكلات المياه لا تقع على عاتق العلماء والمهندسين فحسب، بل أن جزء كبير من المسؤولية يقع على عاتق السياسيين لأنهم معنيين باتخاذ التدابير

المناسبة على المستوى الوطني وتحديد مسار التعاون الذي يعد ضرورياً على المستوى الدولي، وفي تعزيز التعاون بين البلدان النامية، والذي توليه الأمم المتحدة أهمية القصوى، ويمكن للجان الاقتصادية الإقليمية أن تلعب دوراً بارزاً، لذا فأن نجاح المؤتمر من الممكن أن يساعد في تنسيق الإجراءات التي كانت حتى وقت انعقاده غير كافية أو متفرقة، ودمج التدابير والمشاريع في إطار استراتيجية مشتركة، ومن ثم يحقق هدفه إلى حدٍ كبير[٢٩].

وللخروج بنتائج ملموسة انتخب المؤتمر بالتزكية لويس أوربانو جوريغي (Luis urbano Jauregui) رئيس وفد الأرجنتين، رئيساً لجلسات المؤتمر[٣٠]. وبعد ذلك تم مناقشة موضوع إقرار النظام الداخلي للمؤتمر، ففي الجلسة العامة الثانية التي عقدت في يوم افتتاح المؤتمر، تم اعتماد النظام الداخلي المؤقت الذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي[٣١]. وتضمنت الجلسة نفسها التطرق الى جدول اعمال المؤتمر، وكان الموضوع الرئيس هو وضع المياه في العالم وكذلك الافاق والمشكلات وخيارات السياسات، كما تفرعت عن المؤتمر عدد من اللجان، منها لجنة لوثائق التفويض تألفت من الدول التالية: إلاكوادور، والسلفادور، وساحل العاج، وماليزيا، والنيبال، وهولندا، والاتحاد السوفياتي، و الولايات المتحدة الأمريكية و زامبيا، فضلاً عن ذلك تم انشاء لجنتين جامعتين رئيستين لدراسة البنود الموضوعية في جدول أعماله[٣٢].

لقد كان تشكيل اللجنتين من أجل تسريع أعمال المؤتمر، وتم تكليف لجنتي العمل بمسؤولية مناقشة قضايا المياه في مجالين منفصلين، وتم تكليف إحدى اللجان بالنظر في التوصيات الفنية التي يمكن تقديمها إلى الجلسة العامة لقبولها[٣٣].

أختصت اللجنة الأولى بتقييم الموارد المائية، واستخدام المياه وكفاءتها و قياس وتوقعات الطلب على المياه، والكفاءة في التوزيع والتنظيم، واستخدام المياه الزراعية، استخدام المياه الصناعية، وإمدادات المياه المجتمعية والتخلص من النفايات، وتوليد الطاقة الكهرومائية، والملاحة الداخلية واستخدامات أخرى، والبيئة والصحة، والتلوث. اما اللجنة الثانية فقد عنيت بالجوانب التخطيطية والإدارية والمؤسسية، والسياسة المائية الوطنية، وترتيبات مؤسسية، وأدوات لتحسين كفاءة استخدام المياه، وتطوير وتطبيق التقنيات المناسبة، و إدارة خسائر الفيضانات، و إدارة خسائر الجفاف والتعليم والتدريب والبحث[٣٤].

اما بخصوص مناقشات المؤتمر بشأن موضوع المياه، جرت المناقشة العامة منذ اليوم الاول من انعقاده ولغاية يوم الخامس

والعشرون من شهر آذار عام ١٩٧٧، وتحدث أمام المؤتمر ممثلو ثلاث وتسعون دولة وممثلو أحدى وعشرون منظمة[٣٥].

وفي كلمته الافتتاحية التي القاها في الجلسة العامة الثانية التي عقدت في اليوم الاول من ايام المؤتمر، أوضح يحيى عبد المجيد، الأمين العام للمؤتمر، أنه لاحظ أنه للمرة الأولى تم تحديد نطاق وتعقيد مشكلات تنمية المياه التي تواجه البشرية. وتناولها بمنتدى عالمي في مجملها بطريقة منهجية وشاملة، كما بين أن المياه المخصصة للزراعة وإمدادات المياه للمجتمعات المحلية من المواضيع التي تستحق الاهتمام على سبيل الأولوية من جانب المؤتمر، ولا تقل أهمية عن ذلك المشكلات المتعلقة بالتلوث والموارد المائية المشتركة، ولا تزال المجالات الأخرى المثيرة للقلق البالغ تشمل حدوث الفيضانات والجفاف، والمياه اللازمة للصناعة، وتوليد الطاقة الكهرومائية، والملاحة الداخلية، والمسائل المتعلقة بالبيئة والصحة، وكانت إحدى العقبات الرئيسة التي تحول دون اتخاذ إجراءات فعالة لتحسين جميع هذه المجالات هي ندرة رأس المال والعملات الأجنبية، ولذا يتعين إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بتعبئة الموارد المالية، الداخلية والخارجية على نحو يكون أكثر فعالية [٣٦].

وفيما يتعلق بموضوع إمدادات المياه المجتمعية والمياه المخصصة للزراعة، أوضح يحيى يوجد أكثر من (٤٨٠) مليون شخص محروم وجائع في العالم، لذا فأنه من واجب الدول تقييم ما يمكنها تحقيقه بمواردها المالية الوطنية والإشارة على وجه التحديد إلى ما قد تحتاجه في شكل مساعدة خارجية، وبين يحيى أن هناك حاجة ماسة إلى أن يقوم المؤتمر بصياغة توصيات من شأنها تعزيز التعاون بين البلدان النامية في قطاع المياه، من أجل مكافحة التلوث والفيضانات والجفاف، وتوفير رأس المال والقوى العاملة المدربة للتنمية المستقبلية، فيما يتعلق بالموارد المائية المشتركة إن وجدت[٣٧].

تلخصت وجهة نظر عبد المجيد يحيى أمين عام المؤتمر، أنه إذا برز اتفاق عام على الحاجة إلى مدونة لقواعد السلوك، فإن ذلك سيكون بمثابة تقدم كبير في تسهيل التعاون المستقبلي بين الدول، لقد أتاح المؤتمر فرصة غير مسبوقة للحكومات لإضفاء حيوية جديدة على العمل المتعدد الأطراف وتمكين المجتمع الدولي من الاضطلاع بدوره الموسع بطريقة أكثر دينامية، ولن يقاس نجاح المؤتمر في مار دل بلاتا، بل بالأجيال القادمة، وبمدى تأثير مداولات المؤتمر على مسار الأحداث على مدى السنوات اللاحقة [٣٨].

لقد كان يحيى يرى أن نجاح المؤتمر سوف لا يتحدد بنجاح التنظيم، وانما بما سيحققه من نتائج في السنوات المتبقية من القرن

العشرين، ومن هنا فأن المؤتمر يعد اختبار حقيقي لمدى رغبة الدول المشاركة فيه بإيجاد حلول للمشكلات التي تتعلق بموضوع المياه وهو تحدي حقيقي لعمل كل المنظمات المعنية بالموضوع.

- **ابرز الافكار والمشكلات التي طُرحت في المؤتمر**

وعكست المناقشة لتجارب الدول في قطاع المياه، مستويات متفاوتة من التطور في إدارة المياه وأظهرت كيف أن درجة تنمية الموارد المائية كانت في كثير من الأحيان مؤشراً على درجة التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والرفاهية في المجتمع، كما عكست القلق البالغ إزاء ضرورة العمل السريع والحازم والهادف من أجل تمكين كل إنسان من الحصول بسهولة على المياه النظيفة باعتبارها عنصراً أساسياً في الحياة، والاقتناع بأن التوسع في الري في البلدان القاحلة وشبه القاحلة سيكون بمثابة عامل رئيس لتحقيق الزيادة الكبيرة في إنتاج الغذاء اللازمة للتغلب على الأزمة الغذائية [٣٩].

كانت مهمة المؤتمر هي اعتماد سياسات لمواصلة تطوير المياه واستخدامها بكفاءة لتحقيق الهدف الأساس المتمثل في تعزيز مستوى الاستعداد اللازم لتجنب أزمة مياه ذات أبعاد عالمية في غضون العقود القليلة المقبلة [٤٠]. وكان من المتوقع أن يقدم مؤتمر المياه مساهمته المحددة في إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، وفي هذا السياق، ستكون موارد المياه في العالم واستخدامها الرشيد ذات أهمية حيوية، وشدد عدد من الممثلين في المؤتمر على الأهمية الخاصة لتنمية المياه في تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية في البلدان النامية وفي تحسين نوعية الحياة للنساء اللاتي اضطررن في بعض البلدان إلى قضاء ساعات طويلة في جلب المياه لأسرهن، وتم الإعراب عن الدعم القوي لاعتماد تدابير مشتركة لحل مشكلات المياه العالقة، بما في ذلك صياغة توصيات عمل تتعلق بتعزيز البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، إلى جانب توفير المرافق والمعدات والتدريب اللازم[٤١].

عد المؤتمر مهماً ليس فقط لأنه عكس الاهتمام العام بنوعية الحياة في المجتمع الدولي، بل أيضا لأنه كان له دور مهم في التعبير عن الحاجة إلى الحد من أوجه عدم المساواة القائمة بين البلدان المتقدمة والنامية، وفي هذا الصدد، أعرب العديد من الممثلين عن رأي مفاده أن المياه باعتبارها مورداً طبيعياً لها طبيعة استراتيجية ومصلحة تجارية لجميع البلدان، فإن إدارة المياه من الممكن عدها أداة سياسية لتشجيع التنمية والتقدم السياسي، كما أعرب البعض الاخر عن رأي مفاده أن المؤتمر له أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية، لأن سكانها يعتمدون

في المقام الأول على الأرض من أجل العيش، ولا يمكنهم تكثيف الإنتاج الزراعي دون التغلب على المشكلات المتفشية في تلك الدول مثل سوء توزيع المياه، والافتقار إلى الصرف الصحي المناسب والري، ونقص إمدادات المياه الصالحة للشرب، ونقص الموارد المالية والبيانات الإحصائية الصحيحة والكوادر الفنية(٤٢).

لقد اتفق معظم المشاركين بالمؤتمر على أن توافر المياه هو أحد أهم العوامل الحاسمة في أي برنامج يهدف إلى تحسين مستويات معيشة المجتمع العالمي، وعلى الرغم من براعة الإنسان في استغلال الموارد الطبيعية، إلا أن إمدادات المياه اتسمت بالضرورة بتقلبات خارجة عن سيطرته المباشرة، وبما أن عمليات إمداد الأرض لا يمكنها أن تصمد إلى ما لا نهاية لطلب الإنسان المتسارع على المياه، وبالنظر إلى مشكلات التلوث الإضافية الناجمة عن أنشطة الإنسان، فقد أصبحت إدارة المياه اعتباراً مركزياً يجب أن يؤخذ في الاعتبار إلى أقصى حد ممكن قبل الأساليب التقليدية، التي وعادة ما يتم تجميعها تحت مصطلح التنمية، وبطبيعة الحال، ستظل تنمية الموارد المائية ضرورية، لكن من الواضح أن استغلال النظم الطبيعية دون تفكير لم يعد ممكنا، وبناء على ذلك وبحسب ما تم التطرق اليه من معلومات حول المياه كان من الضروري أن يتجه التفكير بالسبل والوسائل الكافية لتوفير المياه والمحافظة عليها، مع الأخذ في الاعتبار أن المورد نفسه ثابت كمياً وأن إدارته يجب أن يتم التحكم فيها بطريقة تستوعب الحاجة الطويلة إلى المياه، التي يفرضها النمو العالمي للسكان والتقدم في مجال الزراعة والصناعة (٤٣).

وهكذا يمكن القول أن المؤتمر قد أتاح فرصة فريدة لتعزيز التقدم في العمل اللازم على المستوى الدولي من أجل إدارة وتنمية الموارد المائية المشتركة بين دولتين أو أكثر، وحشد الرأي العام الدولي اللازم الذي يمكن أن يساعد في تحقيق ذلك، ولا يؤدي ذلك إلى تعزيز التعاون فحسب، بل يشجعه أيضاً، وسيكون من الضروري تنسيق تلك التدابير الوطنية التي كان لها آثار على الدول الأخرى، وتصور معايير مشتركة لمكافحة التلوث ووضع قواعد قابلة للتطبيق بشكل عام للتعاون في استخدام الموارد المائية والحفاظ عليها من خلال تطوير الآليات المناسبة، وخاصة عن طريق التعاون الثنائي، أو الاتفاقيات المتعددة الأطراف، وشدد بعض المتحدثين على أنه يمكن للمؤتمر أيضاً، من خلال التأكيد على الحاجة الكبيرة إلى التطوير التدريجي وتدوين قواعد القانون الدولي المتعلقة بموارد المياه

المشتركة بهدف تعزيز الجهود المبذولة في هذا الاتجاه[٤٤].

ومن الأهداف الرئيسة للمؤتمر ينبغي أن يكون محاولة توعية شعوب العالم بأوضاعها المائية وبأهمية الاقتصاد المائي السليم، وهذه المهمة مناطة بالسياسيين الذين يقع على عاتقهم اتخاذ الإجراءات المناسبة لتعزيز التبادل الحر للخبرات من أجل التوصل إلى أكثر النهج العملية الجديدة لحل مشكلات المياه المحلية والإقليمية والدولية، وإنشاء وسائل فعالة لتشجيع التعاون والعمل المتضافر بين الوكالات القائمة على أساس مستمر[٤٥].

اما بخصوص تقييم الموارد المائية العالمية، فقد شدد العديد من الممثلين على أن تقييم موارد المياه يعد شرطاً أساسياً مهماً للتخطيط والتنمية وصياغة السياسات وتشغيل وإدارة موارد المياه في استخداماتها المتعددة وفي العديد من البلدان كان الافتقار إلى البيانات الهيدرولوجية وبيانات الأرصاد الجوية الأساسية، وعدم موثوقية هذه البيانات الإحصائية، من بين القيود الرئيسة في تقييم موارد المياه من حيث الكمية والنوعية[٤٦].

ونظرا لأن توافر الموارد المائية يتباين بشكل كبير من حيث المكان وعلى مر الزمن، ولأن التنمية غير المخطط لها يمكن أن تؤدي إلى تفاقم هذا التقلب الطبيعي، فإن إنشاء نظم بيانات متكاملة وموثوقة، تشمل وظائف التجميع والتخزين والاسترجاع والتحليل والنشر والاستخدام من البيانات التي اقترحها العديد من الممثلين للنظر فيها على سبيل الأولوية في صياغة السياسات الوطنية في البلدان النامية، و بهذا الصدد، يوصى بتبادل البيانات حيثما كان ذلك ممكناً ومبرراً من الناحية التقنية[٤٧].

وهكذا تم التأكيد على أن الضرورة الملحة للحاجة إلى تنمية موارد المياه تستلزم في بعض الحالات صياغة خطط وبدء مشاريع على أساس بيانات محدودة، وقد قدرت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية تكلفة إجراء تقييم موثوق لموارد المياه في جميع البلدان بحلول عام ٢٠٠٠ بحوالي مليون ونصف المليون دولار لأبحاث المياه السطحية وخمسة إلى عشرة أضعاف للمياه الجوفية، ولوحظ أنه على الرغم من أن التكلفة ستكون مرتفعة، فإن الفوائد المحتملة لجميع الاقتصادات الوطنية ستكون مرتفعة للغاية أيضًا[٤٨]. ويتضح من ذلك أن المؤتمر شدد على ضرورة توفر قاعدة بيانات، وقيام الحكومات والامم المتحدة بإنتاج ابحاث من شأنها تطوير الاقتصاد ومن ثم الحصول على فوائد كبيرة قد تفوق ما تم انفاقه على البحوث والدراسات والخطوات التطويرية الاخرى.

واما بخصوص توفير المياه للزراعة، فقد شدد معظم الممثلين على أنه يمكن زيادة

الإنتاج الزراعي من خلال الري، بما في ذلك إخضاع الأراضي القابلة للري وزيادة إنتاجية تلك الأراضي المروية حالياً، وقد قدرت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة حجم الهدف العالمي على مدى خمسة عشر عاماً بحوالي خمس واربعون مليون هكتاراً من مشروعات الري المحسنة، و أثنان وعشرون مليون هكتاراً من مشروعات الري الجديدة بتكلفة إجمالية تربو على مائة ألف مليون دولار، وقد تم التأكيد على أنه من أجل الوصول إلى هذا الهدف والاستفادة الكاملة من البرامج المخططة لتنمية المياه، سيكون من الضروري وجود برنامج تعليم وتدريب بعيد المدى[٤٩].

وعلى هذا تم التأكيد كذلك على أن زيادة الإنتاج الزراعي، على المستوى الوطني، بما في ذلك الأغذية والألياف والأعلاف، أمر ضروري لمواكبة الاحتياجات الأساسية لعدد متزايد من السكان، لذا اقترح العديد من الممثلين اعتماد مجموعة تكنولوجية تشمل (أ) الأسمدة؛ (ب) تحسين أصناف المحاصيل؛ (ج) الإنتاج النباتي؛ (أ) المكننة؛ (هـ) التصميم والتشغيل والإدارة السليمة لأنظمة الري في المزرعة؛ (و) تعزيز دعم برامج الإرشاد والبحوث، وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء اهتمام متزايد لتحسين ممارسات الري وإدارة المياه في المزارع وحل مشكلات ملوحة التربة والصرف، واقترح أيضًا بذل الجهود للتركيز بدرجة عالية على المحاصيل التي تستخدم كميات أقل من المياه، كما تم تقديم اقتراحات بضرورة إعطاء المياه دورًا بارزًا في برامج مثل برنامج منظمة الأغذية والزراعة التابع للأمم المتحدة[٥٠].

و رأى العديد من الممثلين أنه ينبغي تعزيز تبادل المعلومات والخبرات بين البلدان النامية واعتماد التكنولوجيات المناسبة من البلدان المتقدمة إلى أقصى حد ممكن، وأعرب عدد من الممثلين عن رأي مفاده أنه ينبغي للمزارعين أن يشاركوا في تخطيط وتشغيل وإدارة مشروعات الري، كما عد تدريب الفنيين والمديرين والحصول على الائتمان من العناصر ذات الأهمية الكبيرة، وبما أن الزراعة هي إلى حد بعيد أكبر مستهلك للمياه، إذ تمثل ما يصل إلى (٩٠%)، لا سيما في البلدان النامية، فقد كان من الضروري تحسين كفاءة تخزينها وتوزيعها وتطبيقها في المزارع، والتحسينات البسيطة في كفاءة الري من الممكن أن تؤدي إلى توفير كبير في المياه، تم الإبلاغ عن محاولات منهجية لزيادة الكفاءة في استخدام المياه عن طريق الانتقال من الري السطحي إلى الرش وبعد ذلك إلى أساليب أكثر تطوراً مثل التقطير المباشر على جذور النبات[٥١].

اما بخصوص إمدادات المياه المجتمعية، فقد كان هناك اتفاق واسع النطاق على ضرورة

توفير إمدادات كافية ومأمونة من المياه للجميع، وخاصة للمجتمعات الريفية في البلدان النامية، أن تحقيق هذا الهدف بالنسبة للمناطق الحضرية، على المستوى العالمي، سيتطلب استثمارات سنوية يجب مضاعفتها مقارنة بتلك التي تمت خلال السنوات الخمس الأولى من عقد مؤتمر الأمم المتحدة الإنمائي الثاني، بينما بالنسبة لإمدادات المياه في المناطق الريفية وحدها يجب استثمار أربعة أضعاف ذلك المبلغ، وستكون هذه مهمة ثقيل، لكن العديد من المتحدثين أعربوا عن تضامنهم ورغبتهم السياسية من أجل التنفيذ التدريجي لبرنامج العمل المطلوب، وقد تم التأكيد على الحاجة إلى إعطاء أولوية عالية لتحقيق هدف الوصول الى عام ١٩٩٠ المتمثل في توفير المياه الصالحة للشرب لجميع الشعوب، وعد أيضاً أن من أولويات المؤتمر صياغة نهج تدريجي لتحقيق هذا الهدف(٥٢).

وطرح اقتراح وهو أن تعتمد البلدان خططاً محددة ومفصلة بشأن إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي تتناسب مع ظروفها الفردية والمحددة، وأن يعتمد المجتمع الدولي نهجاً جديداً لدعم الالتزامات الوطنية المتزايدة للبلدان النامية من خلال الموارد المالية وغيرها، وشدد العديد من الممثلين بشكل خاص على ضرورة وجود برنامج يركز على مصالح أكثر الشعوب حرماناً من أجل توفير توزيع عادل للموارد، ومن الأدوات المهمة في هذا الصدد الحملات الإعلامية واسعة النطاق بين أولئك الذين سيتأثرون بهذه التدابير، وأعرب أحد الممثلين عن رأي مفاده أن البلدان التي لديها إمدادات مياه أقل وفرة أو لديها نمو سكاني مرتفع في المناطق التي تتوافر فيها المياه بشكل هامشي، ينبغي لها أن تنظر في سياسات للحد من معدلات النمو السكاني وتشجيع الهجرة الداخلية(٥٣).

وبناء على ذلك قدم العديد من الممثلين توصيات باعتبار العقد الممتد بين عامي (١٩٧٨-١٩٨٨) "**العقد الدولي لتنمية الموارد المائية**" لتحقيق جملة أمور منها التعجيل بتوفير إمدادات المياه الكافية والآمنة وخدمات الصرف الصحي، وفي حالة قبول هذا الاقتراح، تم اقتراح المبادئ التوجيهية التالية للنظر فيها يجب على كل دولة خلال العقد أن تنظم أحداثًا من أجل جعل الرأي العام الوطني أكثر وعيًا بالجوانب المختلفة لتنمية المياه المجتمعية، وينبغي إعطاء الأولوية المناسبة لهذه المشكلة في تحديد مخصصات الموازنة(٥٤).

وطرح في المؤتمر موضوع مهم تعلق بتحويل الاموال التي تصرف على تصنيع وشراء الاسلحة الى صندوق يتم انشائه خصيصاً لتسريع عملية تنمية الموارد المائية، وقد حظي هذا المقترح بدعم وتأييد العديد من

الممثلين ، وأشار ممثلون آخرون، على العكس من ذلك، إذ اوضحوا أنه يمكن تحقيق النتيجة نفسها بكفاءة أكبر دون الحاجة إلى إنشاء أي صندوق جديد(٥٥).

يعد المقترح اعلاه من المقترحات الايجابية التي كان من الممكن أن تسهم في تطوير مشروعات الموارد المائية وتساعد على احلال السلام في العالم عن طريق تقليل نفقات التسليح.

ناقش المؤتمر موضوع التلوث والبيئة والصحة، وتطرق العديد من المتحدثين الى تدهور نوعية الموارد المائية، ودعا العديد من الممثلين إلى اتخاذ إجراءات حازمة لمكافحة آثار التلوث، وقد تم التأكيد في كثير من الأحيان على أن التلوث قد ارتفع مع زيادة التصنيع والتحضر، الأمر الذي يتطلب زيادة تدفقات المياه القسرية، ونتيجة لذلك أدى إلى تصريف كميات أكبر من النفايات السائلة في نظام مياه الأنهار والبحيرات وغيرها من المسطحات المائية، لقد أصبح التلوث في الواقع مشكلة عالمية، وشدد البعض على أن مشكلة إدارة الجودة تصبح أكثر تعقيداً عندما يؤدي التلوث عبر الحدود إلى تعريض نوعية المياه للخطر في بلدان أخرى، واقترح تطوير التدابير القانونية والإدارية المتعلقة بموارد المياه المشتركة وسنها من جميع البلدان المعنية، ويمكن أن تستند هذه التدابير إلى معايير مقبولة للجودة، وسيكون من المرغوب فيه استخدام التقنيات الأقل تلويثًا ووضع أدوات السياسة، بما في ذلك استخدام رسوم النفايات السائلة المرتبطة بكمية التلوث التي يتم تصريفها في الأنهار(٥٦).

ونظراً لذلك فقد شدد العديد من المتحدثين على أن نظم التخلص الآمن من النفايات السائلة ينبغي أن تحظى باعتبار موازي وأولوية متساوية مع مسألة توفير إمدادات كافية من مياه الشرب، ولا سيما في حالة البلدان النامية، وتم التأكيد على أنه عند تطوير مشاريع المياه الجديدة ينبغي إيلاء الاهتمام المناسب لمسألة الجودة البيئية، وينبغي أن تتضمن خطط الإدارة استراتيجيات مناسبة للحفاظ على نوعية المياه، واعتبر أنه من الضروري دعم معالجة المياه المستعملة بالدعم المالي والتشريعي.

وخلص المؤتمرين الى رأي مفاده أنه في هذا الصدد يجب أن تكون البلدان النامية في وضع يمكنها من الحصول على معدات التنقية اللازمة بأسعار عادلة وشدد بعض المتحدثين على أن تكنولوجيا استبدال المياه مهمة أيضاً في الحد من متطلبات المياه الصناعية وبالتالي حدوث تلوث المياه(٥٧).

وكان هناك اعتقاد عام بضرورة اتخاذ إجراءات حازمة لحماية نوعية إمدادات المياه الموجودة وأنه ينبغي لجميع البلدان أن تسن تشريعات لتنظيم تصريف النفايات السائلة، وأشار بعض المتحدثين إلى أن القضاء على

التلوث العابر للحدود، وخاصة عندما ينتقل عن طريق فرع الغلاف الجوي من الدورة الهيدرولوجية، لا يتطلب التعاون الدولي فحسب، بل يتطلب أيضاً التفاهم الدولي، لذا ينبغي وضع معايير دولية لقياس ومراقبة نوعية المياه، وأنه ينبغي وضع المعايير أولاً للأنهار الدولية، ويمكن أن تتبعها مبادئ توجيهية لمعايير الأنهار الوطنية، ووجه بعض الممثلين الانتباه إلى مشكلة تدهور نوعية المياه الجوفية الناتج حتماً عن الاستخدام المكثف والمركّز للغاية الذي يخل بالتوازن الهيدرولوجي، وتم التأكيد أيضًا على أنه ينبغي للبلدان النامية أن تكون على دراية بمخاطر التلوث المحتملة على المياه الجوفية من خلال وجود مياه الصرف الصحي ومياه البحر والتلوث الصناعي(٥٨).

ولك تكون مخرجات المؤتمر أكثر فاعلية فقد دعا العديد من المتحدثين إلى إجراء تقييم بيئي قبل إطلاق أي مشروع لتنمية المياه. وفي هذا الصدد، تم إدخال مفهوم "النهج البيئي"، الذي من خلاله يتم توقع المخاطر البيئية التي يفرضها أي نشاط تنموي ويتم دمج التدابير التصحيحية في عملية التخطيط إلى الحد الذي يعد ممكناً، وأشار عدد من الممثلين إلى أن مشاريع تنمية المياه قد تكون لها آثار ضارة غير متوقعة تؤثر على صحة الإنسان، وشدد العديد من الممثلين على الجهود المبذولة للتحقيق في ووقف انتشار الأمراض التي تنقلها المياه والتي قد تنجم عن مشاريع المياه واسعة النطاق، وكان من المهم تعزيز مشاركة الوزارات والهيئات الحكومية المسؤولة عن الصحة منذ المراحل الأولى للتخطيط في صياغة التشريعات واللوائح ذات الصلة وأثناء تنفيذ مشاريع التنمية المتعلقة بالمياه(٥٩).

السياسة المائية والتخطيط والإدارة

تم الاتفاق على أنه ستكون هناك حاجة إلى بذل جهود كبيرة على نطاق عالمي لتوفير الإمدادات اللازمة لتلبية الطلبات المتزايدة باستمرار، وكانت العديد من البلدان تعاني بالفعل من صعوبات خطيرة في تلبية الاحتياجات المتزايدة بين المستوطنات الحضرية والريفية، وللاستخدامات الصناعية والزراعية. وفي العديد من مناطق العالم، يتم استخدام المياه بشكل غير فعال أو بشكل يتجاوز الاحتياجات الفعلية، وما لم يتم اتخاذ تدابير مخططة وفعالة، فمن المرجح أن تصبح المشكلات المتعلقة بالمياه عائقاً خطيراً أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أجزاء كثيرة من العالم، وقد تم بالفعل تطوير موارد المياه المتاحة بسهولة أكبر إلى حدٍ كبير في العديد من البلدان، وسيتطلب تحقيق المزيد من التنمية في تلك البلدان استثمارات كبيرة، ولذلك قد يكون من الحكمة تحسين كفاءة استخدام الإمدادات الحالية، بدلاً من تطوير موارد جديدة، على الرغم من

أن هذا قد يتطلب عمليات تخطيط أكثر تعقيداً[٦٠].

ولوحظ أن الاستثمار الضخم في تنمية الموارد المائية سيكون أمراً حتمياً في بعض البلدان، كما تم التأكيد على أنه بسبب تزايد التلوث، يمكن توقع ارتفاع تكاليف المعالجة للوصول إلى المعايير المقبولة، و تشمل وسائل تنظيم التوزيع غير المتكافئ للمياه السطحية زمانيًا ومكانيًا، الاستخدام الأفضل للمياه الجوفية، والاستخدام المتزامن للمياه السطحية والجوفية، وبناء مرافق لجمع الفائض من مواسم الأمطار[٦١] في الخزانات السطحية وتحت السطحية ولنقلها، المياه لمسافات طويلة بما في ذلك النقل بين الأحواض، وفي بعض البلدان النامية، قد يكون من المناسب النظر في سبل زيادة إمدادات المياه الصالحة للاستخدام من خلال أساليب غير تقليدية، مثل تقنيات تحلية المياه، المستخدمة بالفعل في بعض البلدان، واستمطار السحب واستغلال الطاقة الحرارية الأرضية على نطاق صغير[٦٢].

ولوحظ أنه من أجل تحقيق حماية أفضل للموارد المائية من التلوث بالنفايات السائلة الصناعية، سيكون من الضروري تطبيق نظم واسعة النطاق لإمدادات المياه المعاد تدويرها، وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي، وإزالة الملوثات من النفايات السائلة ومخلفاتها، كما تم لفت الانتباه إلى أهمية تطوير وتطبيق العمليات التكنولوجية التي تستخدم القليل من المياه، وغير ضارة ولا تنتج أي نفايات، وإلى حقيقة أن العمل في هذه المجالات يمكن أن يوفر أساسًا مهمًا للتعاون الدولي[٦٣].

وكان هناك توافق عام في الآراء على ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام للتخطيط المتكامل والتنمية والإدارة للموارد المائية، وتم التأكيد على ضرورة التخطيط المتكامل للمياه واستخدام الأراضي، واعترافاً بالحاجة الملحة إلى بذل جهود موسعة ومعززة على المستوى الوطني، أشار جميع الممثلين تقريباً إلى البرامج الجاري تنفيذها والمشكلات التي يواجهها التخطيط على المدى المتوسط والطويل، وفي العديد من البلدان، تم تطوير خطط رئيسة وطنية لتنمية الموارد المائية وتم تنفيذ وتطوير مشروعات تتعلق بالمياه، وتم التركيز على النهج المتكامل المتعدد التخصصات لصياغة سياسات المياه والترتيبات التشريعية والإدارية المناسبة باعتبارها عناصر مهمة لإدارة المياه على الصعيد الوطني. وتم الاتفاق على أن النظر لا ينبغي أن يقتصر حصراً على فعالية تكاليف مشروعات المياه المخططة، بل ينبغي أن يشمل أيضاً النظر في الفوائد الاجتماعية المثلى، والظروف البيئية، وحماية صحة الإنسان ورفاهه[٦٤].

وأولى ممثلو البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء اهتماماً كبيراً لأهمية التكنولوجيا في تنمية وإدارة موارد المياه، ومع ذلك اعترف البعض منهم بأن التكنولوجيات المتطورة لا يمكن نقلها بسهولة دائمًا، وليست مناسبة بالضرورة لتلبية احتياجات البلدان النامية حيث يوصى بزيادة الاعتماد على المواد المحلية والدراية التقنية والعمالة، وشدد العديد من الممثلين على أن إدخال تكنولوجيا أكثر تقدماً هو وحده الذي يمكن أن يؤدي إلى تسريع التقدم الاجتماعي وتعزيز الرفاه الاجتماعي في تلك البلدان، ولوحظ أيضاً أنه ينبغي للبلدان المتقدمة، في المعاملات التجارية التي تحكم نقل التكنولوجيا، أن تتكيف مع احتياجات البلدان النامية، ومن المهم أيضاً تحقيق توازن مناسب بين التكنولوجيات التي تعتمد على كثافة العمالة والتكنولوجيات التي تعتمد على كثافة رأس المال، مع التأكيد على الحاجة إلى الحد من البطالة والعمالة الناقصة، ولا سيما العمالة غير الماهرة، وفي هذا السياق، تم التسليم بأن التعاون التقني بين البلدان النامية، باعتباره مكملاً لبرنامج المساعدة التقنية الثنائي والمتعدد الأطراف القائم، يوفر إمكانات كبيرة غير مستغلة وأن معايير اختيار التكنولوجيا تتطلب دراسة متأنية، وتم التأكيد على البرامج الإعلامية الموجهة لعامة الناس باعتبارها وسيلة مهمة لضمان المشاركة العامة النشطة في جميع الأنشطة المتعلقة بالمياه، بما في ذلك تخطيط الموارد المائية وتنميتها والحفاظ عليها[٦٥].

اما بالنسبة للمخاطر الطبيعية، هناك العديد من بلدان العالم معرضة للمخاطر الناجمة عن الفيضانات المائية الشديدة وحالات الجفاف، وقد استرعى عدد من الممثلين الانتباه إلى هذه المشكلات، وقد أسهم التمركز السريع للسكان في السهول الفيضية، وسوء الإدارة البيئية للمناطق المعرضة للجفاف، في تفاقم المشكلة[٦٦].

خطورة هذه المشكلات من حيث الخسائر في الأرواح والأضرار التي تلحق بالمرافق المادية، وفي بعض الحالات، من حيث الإضرار بالتوازن البيئي الإجمالي وكذلك الثقافات، وفي الوقت الحاضر، كان الأثر الاقتصادي السلبي للكوارث الطبيعية المرتبطة بالمياه في البلدان النامية أكبر من القيمة الإجمالية لجميع المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف المقدمة لهذه البلدان[٦٧].

ونظراً لأن الكوارث الطبيعية تعد من المشكلات الكبرى التي تضر بالنشاط البشري، لاسيما في دول العالم الثالث، لذا فأن الوقاية منها مهم جداً، وذلك لا يتم الا بالتخطيط المسبق والسبل الوقائية ينبغي أن تشمل تحديد موقع النشاط البشري في المناطق الأقل عرضة للكوارث، وإدخال "تحليل نقاط الضعف" في صياغة مشروعات

التنمية، ونصح الكثير من الحاضرين بالمؤتمر بضرورة ان تقوم الحكومات بدمج برامج التأهب للكوارث والوقاية منها في التنمية والتخطيط الوطنيين وتخلق وعياً وطنياً ودولياً[٦٨].

والى النقيض من الفيضانات التي تعد كوارث مدمرة وتبديد للثروات، هناك مشكلة الجفاف التي تؤثر بشكل سلبي على النشاط البشري، وقد أشر عدد من الممثلين الانتباه إلى الآثار المأساوية للجفاف والذي أثر في كثير من الحالات، بشكل كبير على النظام البيئي وتسبب في فيما بعد بالتصحر، وقد لوحظ أن حجم هذه الكارثة يرجع في جزء كبير منه إلى ضعف البنية الاجتماعية والاقتصادية القائمة والافتقار إلى بنية تحتية ذات صلة بالمياه قادرة على الاستجابة لنقص المياه، ولوحظ كذلك أنه، خلافا للرأي العام، فإن المشكلة الرئيسة لا تكمن في النقص الأساس في المياه في المنطقة، وفي الواقع، أظهرت دراسات التقييم أن الإمدادات المحتملة المتاحة، وخاصة فيما يتعلق بالمياه الجوفية، كانت كبيرة جدًا فيما يتعلق بالاحتياجات المتوقعة، الا ان المشكلة تكمن في كيفية استغلال تلك الموارد بشكل سليم[٦٩].

وفي حين اتخذت الحكومات إجراءات على المستويين الوطني والإقليمي لإنشاء معاهد لتخطيط وإدارة أحواض المياه المهمة في المنطقة، فقد تم الاعتراف بأن المساعدة الدولية ضرورية لدعم تلك الجهود وتنمية الموارد المائية بطريقة تساعد على تحقيق الأهداف الإنمائية للسيطرة على الجفاف والتخفيف منه، وعدت تلك المساعدة حاسمة لصياغة خطط شاملة للتنمية المشتركة للمياه الجوفية والسطحية على أساس البيانات المتاحة، وعلى الرغم أن المساعدة الدولية تعد أساسية لوضع الترتيبات المؤسسية المناسبة على المستويين الوطني والإقليمي لضمان التنمية والإدارة السليمة، فقد تم الاعتراف أيضاً بأن تنمية الموارد البشرية والمشاركة العامة من بين العناصر الحاسمة في مجال تطوير الموارد المائية[٧٠].

والى جانب طرح المشكلات المتعلقة بالمياه، فقد تنبه المشاركون الى قضية مهمة وهي انه من بين القيود الحاسمة التي تم تحديدها على أنها تعرقل الجهود الرامية إلى التنمية الرشيدة واستخدام الموارد المائية، تم التأكيد في كثير من الأحيان على نقص القوى العاملة العلمية والتقنية والإدارية الماهرة لجعل نقل التكنولوجيا من بلد إلى آخر أكثر جدوى، ولا سيما من ممثلي البلدان النامية، وفي حين أن هذه البلدان الأخيرة تواصل بذل جهودها الوطنية لمعالجة هذا الوضع الذي يشكل أيضاً عائقاً خطيراً أمام التنمية في قطاعات أخرى غير المياه، فإنها تميل بشكل متزايد إلى التطلع إلى التعاون على المستويين الإقليمي والدولي من أجل إيجاد

حلول جزئية وزيادة المساعدة من البلدان النامية. الدول المتقدمة من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي الجماعي على المستويات كافة، وفيما يتعلق بالتعاون الفني بين البلدان النامية على المستوى الإقليمي، تمت الإشارة بشكل متكرر إلى الحاجة إلى تعزيز تبادل المعلومات والخبرات وتقاسم المهارات وموارد التدريب[٧١].

في هذا الصدد، استرعى العديد من الممثلين الانتباه إلى الحاجة ذات الأولوية إلى تعزيز مرافق التدريب الإقليمية القائمة أو إنشاء غيرها [٧٢]. ومن جانبها ابدت الدول المتقدمة ومنظمة الامم المتحدة واللجان المتفرعة منها استعدادها لتقديم المساعدة في مجالي التدريب والبحث، وذلك لأنه من الضروري إيلاء المزيد من الاهتمام للبحوث، على جميع مستويات الجهود، نظراً لأن استخدام وإدارة الموارد المائية يجب أن يرتكزا على معرفة واقعية سليمة، كما لفت بعض الممثلين الانتباه إلى الحاجة إلى زيادة الجهود البحثية الرامية إلى ابتكار تقنيات وتكنولوجيات إدارية جديدة لتطبيقها في البلدان النامية، كما تم التأكيد على أن التعاون في مجال البحوث بين الدول النامية هو استكمال للتعاون بين الدول المتقدمة والدول النامية[٧٣].

ومن الموضوعات التي ركز عليها المؤتمر وأخذت حيزاً من جلساته هو موضوع التعاون الاقليمي لمعالجة مشكلات المياه وطرق الافادة منها للتنمية في مختلف القطاعات، فقد اتفق المؤتمرين على أن الجهود الوطنية يمكن تعزيزها بشكل كبير وجعلها أكثر فعالية من خلال زيادة التعاون الإقليمي، وقد تم بالفعل إثبات قيمة هذا التعاون في الاجتماعات الإقليمية التي عقدت تحضيراً للمؤتمر، والتي تم الاعتراف بنتائجها عموماً باعتبارها تشكل مساهمة مهمة وتشكل أساساً سليماً لمزيد من العمل على المستوى الإقليمي، وقد حظيت التوصيات المقدمة في الاجتماعات الإقليمية بتأييد عموم الممثلين الذين شاركت بلدانهم في اجتماعاتهم، وكان هناك رأي مشترك على نطاق واسع مفاده أنه ينبغي تعزيز اللجان الإقليمية للأمم المتحدة عن طريق توفير العدد الكافي من الموظفين والمرافق الأخرى اللازمة لأنشطتها المتعلقة بالموارد المائية من أجل تحسين قدرتها على تنسيق احتياجات تنمية موارد المياه في المنطقة بشكل أكثر فعالية، لذا تم التأكيد على أهمية التعاون الإقليمي فيما يتعلق بتعزيز تبادل الخبرات وتقاسم الموارد والمهارات، وكذلك في إنشاء مراكز تدريب إقليمية أو تعزيز المراكز القائمة[٧٤].

فضلاً عما تقدم شدد ممثلو بعض البلدان التي لديها موارد مائية تتقاسمها مع دولة واحدة أو أكثر على أهمية تعزيز وتشجيع التعاون بين البلدان المتشاطئة، كما أعرب

البعض عن رأي مفاده أن موارد المياه المشتركة ينبغي أن تشمل أحواض الأنهار والبحيرات وطبقات المياه الجوفية المشتركة وأن حل المشكلات المتعلقة بالتقاسم العادل والاستخدام الأمثل لهذه الموارد المشتركة يمكن حله على أفضل وجه من خلال المفاوضات الثنائية أو المتعددة الأطراف بين الدول المعنية، وظهر من خلال تجارب الدول التي لديها مياه مشتركة ان المشكلات ممكن حلها في حال توفر التفاهم بين الاطراف المعنية، وبهذا الصدد توصل اعضاء المؤتمر الى امكانية صياغة مدونات قواعد سلوك تسمح بالتطور السليم ويجب أن تكون مرنة بما يكفي لتنظيم إدارة موارد المياه المشتركة خلال المراحل المختلفة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وكذلك السياسية، ويمكن أن تشمل المبادئ الأساسية التبادل الحر للمعلومات بين الدول المتشاطئة ووضع إجراءات للتقييم المشترك للمعلومات الواقعية(٧٥).

اتفق معظم اعضاء المؤتمر على أن العبء الرئيس للجهد المبذول في تنمية الموارد المائية يجب أن يتم تحمله على المستوى الوطني، في حين يمكن تعزيز التعاون الإقليمي، والذي كان في بعض الحالات لا غنى عنه لتعزيز مثل هذا العمل الوطني، وفي الوقت نفسه، تم تكريس قدر كبير من الاهتمام لقيمة التعاون الدولي في تعزيز الإدارة الرشيدة للمياه، إذ أن المساعدة الدولية كانت في الأساس محفزة وفعالة فقط عندما تكون هناك ديناميكية وعمل وطني قوي، لقد كان هناك إجماع عام على أن التعاون على المستوى الدولي مهماً عندما تتطلب البرامج المرغوبة موارد مالية أو تقنية تتجاوز بكثير قدرات البلدان الفردية أو مجموعات البلدان، وقد ركزت البلدان النامية بشكل كبير على الحاجة الماسة إلى الوصول إلى تكنولوجيات الدول الصناعية، علاوة على ذلك، كان هناك اتفاق واسع النطاق على ضرورة إتاحة خبراتهم، التي غالبا ما اكتسبوها من أخطاء الماضي (٧٦).

ولتحقيق التعاون الدولي فقد تم تقديم اقتراحات لإنشاء منظمة دائمة جديدة لتنسيق جميع الأنشطة في مجال الموارد المائية والتنمية ومتابعة تنفيذ توصيات المؤتمر، وفضلت اقتراحات أخرى تعزيز الهياكل القائمة، وإسناد دور مركزي للجنة التنسيق الإدارية، وفي هذا الصدد، اقترح ممثل إحدى منظمات الأمم المتحدة إنشاء مجلس مشترك بين الوكالات للموارد المائية تضم عضويته جميع المنظمات التي لديها برامج متصلة بالمياه، وابدى ممثل فنزويلا أن حكومته ستكون مستعدة لاستضافة هذه الأمانة والمجلس، الا ان هذا العرض تم سحبه هذا لصالح عرض موازٍ قدمته حكومة الأرجنتين التي ذكرت في رسالتها الموجهة إلى رئيس

المؤتمر أن العرض يسمح أيضًا بتوفير المقر لأي ترتيبات مؤسسية إقليمية قد يتم اعتمادها لأمريكا اللاتينية[٧٧].

وقد تمت مناقشة العديد من القضايا الأخرى، التي لا يتسع المجال لذكرها، في المؤتمر الذي امتد على مدى أسبوعين وتحقق فيه الكثير من الأشياء الجيدة بما في ذلك وعود التعاون وزيادة تبادل المعلومات[٧٨]. وفي الجلسة العامة السادسة عشر التي عقدت يوم الخامس والعشرون من شهر آذار عام ١٩٧٧، تليت البيانات الختامية [٧٩].

- **البيان الختامي للمؤتمر**

وأشاد الأمين العام للمؤتمر بما تحقق، وذكر في بيانه الختامي أن المؤتمر أنتج مدخلات مهمة للاجتماع المقبل. مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بالتصحر، والتعاون الفني بين البلدان النامية، وتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وقد أدى المؤتمر إلى وعي جديد بمشكلات المياه العالمية، وفي الوقت نفسه تم خلق وعي متجدد بالحاجة إلى عمل موحد وتم التعهد بالتزام جديد بمواصلة النشاط في حل تلك المشكلات، وكان من المفهوم أنه قد تم طرح وجهات نظر مختلفة بشأن المشكلات المتعلقة بأمور مهمة مثل الترتيبات المؤسسية المناسبة، وتعبئة الموارد المالية، وتقاسم موارد المياه، وفي الوقت نفسه، كان من الجدير بالترحيب أن الآراء المتنوعة بشأن تلك المشكلات قد تم تجميعها في إطار من هذا القبيل لتسهيل حلها في إطار منظومة الأمم المتحدة ، وينبغي "**الآن أن يترجم ما ميز عمل المؤتمر إلى نشاط متابعة فعال ومستدام، ومن** أجل تحقيق هذا الأمر، من الضروري أن تقوم الحكومات واللجان الوطنية المختصة بتعبئة مواردها من أجل تنفيذ القرارات التي اتخذها مؤتمر المياه ونشرها على نطاق واسع ولكي تكون المتابعة فعالة، فإن المتابعة الضرورية ستعتمد بالقدر نفسه على تعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن تحسين تنسيق السياسات الحكومية مع أنشطة الأمم الملتزمة وغيرها من المنظمات **المهتمة...**"[٨٠].

كما أشار رئيس المؤتمر، في بيانه الختامي، إلى أن الوثائق والمقررات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للمياه ستكون بمثابة قاعدة معلومات لا تقدر بثمن لعمل المجتمع الدولي في المستقبل في قطاع المياه، وكانت أهم رسالة للمؤتمر هي أن الحفاظ على الموارد المائية واستخدامها الرشيد مسؤولية لا مفر منها، ونتيجة لذلك، إذا أُريد للإدارة الحكيمة للموارد المائية أن تحظى بالاهتمام الذي تستحقه على المستوى الدولي، فيجب نقل هذه الرسالة إلى مستويات السياسات وصنع القرار في الحكومة، فضلاً عن ذلك لم يقتصر المؤتمر على المياه او الجوانب

السياسية والقضائية بل تعدى الى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي ترتبط بمشكلات المياه[٨١]..

وأظهر المؤتمر وما دار فيه من نقاشات جدية أن المعرفة المتعلقة بالمياه أصبحت متقدمة بما فيه الكفاية للسماح للحكومات بتحسين ووضع التشريعات الوطنية والدولية ذات الصلة بهذا الموضوع بالتوازي مع تحسين الهياكل المؤسسية المحلية القائمة، ومن المفيد أن المؤتمر أقر بقوة الحاجة إلى تعزيز المبدأ الأساس المتمثل في ضرورة التعاون بين الدول في حل المسائل المتعلقة باستخدام الموارد المائية، لكن إلى أن يصبح هذا المبدأ حقيقة واقعة، فإن المبادئ التوجيهية التي وضعتها الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات المختصة على أساس الظروف والمبادئ السائدة من شأنها أن تساعد في توفير الحلول للمشكلات الحالية –في الواقع– يمكن للحاجة المشتركة أن تعمل كقوة موحدة محفزة، ولم يكن هذا صحيحًا في أي مكان كما هو الحال في الحاجة المشتركة للمياه، وهنا ينبغي الاعتراف بأن مؤتمر المياه يمثل دعوة إلى الواقعية والتفاهم وأن هناك أسباباً للتفاؤل بإمكانية حل المشكلات الناجمة عن المياه واستخداماتها في المستقبل أو إرساء أساس للتعاون العقلاني بين جميع البلدان المعنية[٨٢].

ربما لم يتمكن مؤتمر الأمم المتحدة للمياه من حل العديد من مشكلات المياه في العالم، لكنه بتقديرنا قطع شوطاً طويلاً نحو توحيد الجهود الدولية وتكريس التعاون بين مختلف الاطراف للبحث في إيجاد حلولاً ناجعة لمشكلات النقص الحاد بالمياه.

يعد إعلان مار ديل بلاتا لعام ١٩٧٧ الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة للمياه، أول وثيقة تم تبنيها في مؤتمر دولي للاعتراف بالحق في المياه، إذ اجمع المؤتمرون على حق الإنسان في مياه الشرب والذي اكد على إن لجميع الشعوب، بغض النظر عن مرحلة تطورها وظروفها الاجتماعية والاقتصادية، الحق في الحصول على مياه الشرب بكميات كافية وبنوعية مساوية، علماً أن المؤتمر المشار اليه ليس وثيقة ملزمة قانونًا، إلا انه كان تطوراً مهماً في هذا المجال لأنه كان بمثابة اعتراف صريح بأن بالمياه تعد حاجة أساسية وحق من حقوق الإنسان[٨٣].

هوامش البحث

(١)قحطان عدنان عزيز، الاساس القانوني الدولي لحق الانسان في المياه، مجلة جامعة بابل، المجلد ٢٧، العدد ٥، جامعة بابل ٢٠١٩، ص٦٧.

(٢)للمزيد من المعلومات عن بعض النزاعات التي حدثت بسبب المياه ينظر: مشعل عبد الرحمن المويشير، أزمة المياه ومستقبل العلاقات العربية–التركية بعد وصول الحركة الاسلامية الى السلطة في تركيا، لا.م، ٢٠١٦، ص١٢–ص١٣.

(٣)تطرق الفصل العاشر من ميثاق الأمم المتحدة الى انشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويتألف من أربعة وخمسين عضواً من اعضاء الأمم المتحدة تنتخبهم الجمعية العامة، و ينتخب ثمانية عشر عضواً من أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي كل عام لمدة ثلاث سنوات ويجوز أن يعاد انتخاب العضو الذي انتهت مدته مباشرة، وأنيطت بهذا المجلس العديد من المهام منها أن يقوم بدراسات ويضع تقارير عن المسائل الدولية في أمور الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة وما يتصل بها، كما أن له أن يوجه إلى مثل تلك الدراسات وإلى وضع مثل تلك التقارير. وله أن يقدم توصياته في أية مسألة من تلك المسائل إلى الجمعية العامة وإلى أعضاء "الأمم المتحدة" وإلى الوكالات المتخصصة ذات الشأن. للمزيد من التفصيلات عن المجلس ينظر: مكتبة داغ همرشولد منشور على الموقع:

Dag Hammarskjold library, cited in: https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/chapter-10.

(4)United Nations, Report of the United Nations : Water conference Mar del Plata, March 14-25, 1977, New York, 1977,p.87.

(5)Ibid,p.87.

(6)Ibid,p.87.

(٧) كورت فالدهايم (١٩١٨–٢٠٠٧): دبلوماسي نمساوي ولد في الحادي والعشرين من كانون الاول ١٩١٨، وتخرج من جامعة فينا بعد حصوله على درجة الدكتوراه في فلسفة التشريع في عام ١٩٤٤، كما تخرج من اكاديمية فينا القنصلية ، التحق بالسلك الدبلوماسي النمساوي عام ١٩٤٥حيث شغل العديد من الوظائف المهمة . اصبح فالدهايم اميناً عاماً للأمم المتحدة في الاول من كانون الثاني ١٩٧٢ واستمر في منصبه لمدة خمس سنوات . وتوفي عام ٢٠٠٧. للمزيد من التفصيلات ينظر:

United Nations, Former Secretary-General, Cited in: www.un. Org.

(8)United Nations, Op., Cit.,p.87.

(٩)برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو برنامج الأمم المتحدة الرئيس المعني بالبيئة، أنشئ بموجب قرار الجمعية العامة المرقم (٢٩٩٧) المؤرخ في الخامس عشر من شهر كانون الاول عام ١٩٧٢. للمزيد من التفصيلات عن البرنامج ينظر: مكتبة داغ همرشولد منشور على الموقع:

Dag Hammarskjold library, cited in: https://research.un.org/ar/docs/environment/ unep.

(10)United Nations, Op., Cit.,pp.87-88.

(١١)يحيى عبد المجيد (١٩٢٥–٢٠٢٠): وزيرا سودانيا والأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة الأول للمياه، ولد عام ١٩٢٥، وحصل في عام ١٩٥٠ على شهادة

البكالوريوس في الهندسة المدنية من كلية جوردون التذكارية (جامعة الخرطوم)، وحصل على درجة الدراسات العليا في علم المياه من الكلية الإمبراطورية للعلوم ، والتكنولوجيا، التحق يحيى بوزارة الري والطاقة الكهرومائية السودانية وشغل منصب وزيرها من عام ١٩٧١ إلى عام ١٩٧٦ ومن عام ١٩٧٧ إلى عام ١٩٨٠. خلال هذه السنوات الثماني ، ساعد في بناء بعض السدود في السودان،اختاره كورت فالدهايم ، الأمين العام للأمم المتحدة أمينا عاما لمؤتمر الأمم المتحدة للمياه (UNWC) ، في مار ديل بلاتا الذي عقد في الأرجنتين ، و ساهم يحيى في أن يكون المؤتمر المذكور واحداً من أكثر المؤتمرات العالمية نجاحا وفعالية التي استضافتها الأمم المتحدة، توفي يحيى في الخرطوم في عام ٢٠٢٠ ،عن عمر ناهز الخمس وتسعون عاما. ينظر:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%8A%D8%AD%D9%8A%D9%89.

(12)United Nations, Op., Cit.,p.88.

(13)Ibid,p.88.

(14)Ibid,p.89.

(15)Ibid,p.89.

(١٦) مار دل بلاتا : مدينة ارجنتينية تابعة لمحافظة بوينس آيرس، تم تأسيسها في العاشر من شهر شباط عام ١٨٧٤، و تبلغ مساحتها (٦٥٠) كم٢، تقع المدينة على ساحل المحيط الاطلسي، وقدر عدد سكانها سنة ٢٠٢٠ب(٦٥٦٤٥٦) نسمة مما جعلها رابع أكبر مدينة في الارجنتين بعد بونس ايرس وكوردوبا وساريو. ينظر:

https://areq.net/m/%D9%85%D8%A7%D8%B1_%D8%AF%D9%84_%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%A7.html.

(17)United Nations, Op., Cit.,p.93.

(18)Ibid,pp.94-95.

(١٩)غابرييل فان ليشم (١٩١٨–٢٠٠٠): دبلوماسي فرنسي ولد في باريس بالرابع من شهر كانون الثاني عام ١٩١٨، ومنذ عام ١٩٤٣شغل العديد من المناصب الدبلوماسية الرفيعة، ومثل بلاده فرنسا في الكثير من المحافل، وفي السادس عشر من شهر ايلول عام ١٩٧٤ أعلن الامين العام للأمم المتحدة تعيينه وكيلاً له للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وشغل المنصب بين عامي (١٩٧٥–١٩٧٨)، توفي ليشم في العاشر من شهر تشرين الاول عام ٢٠٠٠. ينظر:

United Nations, digital library , cited in: https://digitallibrary.un.org/record/1482157?ln=en; who's who in France, Biographie Gabriel Van Laethem, cited in: https://www.whoswho. fr/decede / biographie-gabriel -van-laethem _5804.

(20)Ibid,p.95.

(21)Ibid,p.95.

(22)Ibid,p.95.

(23)Ibid,p.96.

(24)Ibid,p.96.

(٢٥) خورخي رافائيل فيديلا (١٩٢٥–٢٠١٣): رئيس الارجنتين ولد في الثاني من شهر آب عام ١٩٢٥ في مدينة مرسيدس، تخرج فيديلا – وهو ابن عقيد في الجيش– من الكلية العسكرية الوطنية في عام ١٩٤٤ والتحق بالجيش الأرجنتيني، أرتقى بشكل مطرد

في الرتب، حتى أصبح عميداً بحلول عام ١٩٧١، وفي عام ١٩٧٣ تم تعيين فيديلا رئيسا للأركان العامة للجيش ، وفي عام ١٩٧٥ قامت إيزابيل بيرون (Isabel Perón) رئيسة البلاد، بتعيينه تحت ضغط المؤسسة العسكرية، قائداً أعلى للقوات المسلحة، ومن هذا المنصب بدأ إعادة تنظيم القيادة العسكرية، وإبعاد الضباط المتعاطفين مع البيرونية. في عام ١٩٧٥ قاد حملة عسكرية ضد الجيش الثوري الشعبي (ERP) في مقاطعة توكومان، مما أدى إلى مقتل المئات من المتمردين الماركسيين. بعد قيادة الانقلاب العسكري الذي أطاح بإيزابيل بيرون في ٢٤ مارس ١٩٧٦، أصبح فيديلا رئيسا للأرجنتين كرئيس للمجلس العسكري المكون من ثلاثة اعضاء، عندما أصبح فيديلا رئيساً جديداً للأرجنتين، واجه حكومة يبتليها الفساد وظروفاً صعبة فقام بعدة اجراءات منها تعليق البرلمان ومنح السلطات التشريعية إلى لجنة عسكرية مكونة من تسعة اعضاء. وأوقف عمل المحاكم والأحزاب السياسية والنقابات العمالية، وأسند معظم المناصب المهمة الى العسكريين، كما قام باعتقال مئات الأشخاص المشتبه بعدم موالاتهم لنظام حكمه، كما أعدم الالاف وقد وصل العدد الى ثلاثون الفاً. تقاعد فيديلا عام ١٩٨١ وخلفه الجنرال روبرتو فيولا. بعد عودة الأرجنتين إلى الحكم المدني في كانون الاول عام ١٩٨٣، تم توجيه اتهامات ضد العديد من قادة المجلس العسكري السابقين بسبب انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها الجيش، وأُدين فيديلا بارتكاب جرائم ضد الانسانية وحكم عليه بالسجن مدى الحياة في عام ١٩٨٥، توفي في بوينس آيرس يوم السابع عشر من شهر أيار عام ٢٠١٣. للمزيد من التفصيلات ينظر: https://www.britannica.com/topic/coup-detat.

(26)United Nations, Op., Cit.,p.96.
(27)Ibid,p.96.
(28)Ibid,pp.96-97.
(29)Ibid,p.97.
(30)Ibid,p.97.
(31)Ibid,p.97.
(32)Ibid,p.98.
(33)Keith W. Lathem, The world water conference at Mar del plata, Canadian water resources journal , Vol.2,No.2,1977, p.75.
(34)United Nations, Op., Cit.,p.99.
(35)Ibid,p.102.
(36)Ibid,p.102.
(37)Ibid,p.102.
(38)Ibid, Cit.,p.102.
(39)Ibid,p.103.
(40)Ibid,p.103.
(41)Ibid,p.104.
(42)Ibid,p.104.
(43)Ibid,p.104.
(44)Ibid,p.104.
(45)Ibid,p.105.
(46)Ibid,p.105.
(47)Ibid,p.105.
(48)Ibid,p.106.
(49)Ibid,p.106.
(50)Ibid,p.106.
(51)Ibid,pp.106-107.

(52)Ibid,p.107.
(53)Ibid,p.107.
(54)Ibid,p.107.
(55)Ibid,p.108.
(56)Ibid,p.108.
(57)Ibid,p.108.
(58)Ibid,p.109.
(59)Ibid,p.109.
(60)Ibid,p.109.

(٦١) على الرغم من أنه من المسلم به أن هناك اختلافات كبيرة في توزيع هطول الأمطار وأنواع هطول الأمطار في مختلف أنحاء العالم، فمن المثير للاهتمام ملاحظة أن المشكلات المرتبطة بالمياه تبدو متشابهة على مستوى العالم، وتراوحت تلك المشكلات بين تلك التي تعاني منها بعض الدول الأفريقية التي تتلقى كامل هطول أمطارها في فترة حوالي ثلاثة أسابيع خلال العام ويجب أن تعتمد على شكل من أشكال الاحتفاظ لتوزيع توزيع المياه على مدى اثني عشر شهراً، إلى تلك الموجودة في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الامريكية، التي لديها عدد كبير جداً من السكان في منطقتها الجنوبية الغربية والتي لا تملك إمدادات مياه طبيعية كافية لدعم السكان الذين استقروا هناك، وفي حالة البلدان المتخلفة في أفريقيا، فإن المشكلة الأساسية هي مشكلة اقتصادية، كما أن تكاليف الاحتفاظ بالمياه وتوزيعها، والتي انخفضت في مدة زمنية قصيرة للغاية، هائلة، في حالة الولايات المتحدة الامريكية، على الرغم من الأهمية القصوى للاقتصاد، فإن الإمداد الفعلي بالمياه من حيث هطول الأمطار الذي يتم تلقيه في بعض تلك المناطق منخفض للغاية ويجب الاعتماد على التحويلات الرئيسة ونقل المياه من المناطق مع وفرة العرض. ينظر: Keith W. Lathem, Op., Cit.,p.76.

(62)Ibid,p.110.
(63)Ibid,p.110.
(64)Ibid,p.110.
(65)Ibid,p.111.
(66)Ibid, p.111.
(67)Ibid,p.112.
(68)Ibid, p.112.
(69)Ibid,p.112.
(70)Ibid,p.112.
(71)Ibid,pp.112-113.
(72)Ibid, p.113.
(73)Ibid,p.113.
(74)Ibid,p.114.
(75)Ibid,p.114.
(76)Ibid,p.115.
(77)Ibid,p.116.
(78)Keith W. Lathem, , Op., Cit.,p.80.
(79)United Nations, Op., Cit.,p.137.
(80)Ibid,p.137.
(81)Ibid,p.137.
(82)Ibid,pp.137-138.

(٨٣)قحطان عدنان عزيز، المصدر السابق، ص٦٩..